إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في ظل الزيادة السكانية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

The possibility of achieving sustainable development in light of the population increase in Iraq after 2003

م. م. عقيل مكي كاظم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المستخلص

اهتمت الدراسة بالدور الذي تلعبه الزيادة السكانية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة فيه بعد وضع مجموعة تعاريف لهذا المصطلح المهم انطلاقا من الإيمان بأن تحقيق هذه التنمية سيعزز من إمكانية الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة خاصة في ظل الظروف التي مرت على العراق بعد العام ٢٠٠٣، لذا فأن وضع مجموعة من المقترحات التي تصب في مجرى واحد يصل بالنهايةإلى مبتغى واحد يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة في العراق في ظل الزيادة السكانية المستمرة فيه هو الهدف الرئيسيمن هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الزيادة السكانية، البطالة، الإنفاق الاستثماري

Abstract

The study concerned the role played by the population increase in Iraq after 2003 in the possibility of achieving sustainable development in it after developing a set of definitions for this important term based on the belief that achieving this development will enhance the possibility of preserving the rights of future generations especially in the circumstances that passed Iraq after the year 2003, so the development of a set of proposals that flow into one course ultimately reaches the one goal is to achieve sustainable development in Iraq in light of the continuous population increase is the main objective of this research.

Keyword: overpopulation, sustainable development, the unemployment, investment spending.

المحور الأول
الإطار المنهجي

١. المقدمة

إن الزيادة السكانية (Overpopulation) في العراق والعالم هو أمر طبيعي لايمكن إيقافه بأي حال من الأحوال، لذا لابد من بناء مجموعة من الأسسالرصينة التي تبنى عليها تنمية لاتهدف لخدمة الجيل الحالي فقط، وإنما لغرض الاستمرار في عطاءها خدمة للأجيال القادمة التي من حقها التمتع بموارد البلد كما تمتع بها الجيل الحالي، لذا لابد من الانطلاق نحو تنمية مستدامة بموازاة الزيادة السكانيةالمستمرةوهذه الأخيرة هي احدأسباب عرقلة المساعي الرامية نحو التنمية المستدامة (sustainable development) إلى جانب الظروف التي يمر على العراق بعد العام ٢٠٠٣ فالزيادة السكانية تشكل مصدر تهديد للموارد الطبيعية للبلد باستمرار استنزافها وبالمقابل فهي موارد محدودة أصلا ستنضب في يوم ما لذا لابد من وضع استراتيجيه تنموية مستدامة تأخذ على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية واستدامتها في ظل هذه الزيادة السكانية المستمرة وهو مايهدف هذا البحث لتحقيقه بعد تحديد اهم مشكلته واهميته وهو ماسيتم استعراضه في النقاط التالية.

٢. مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول موضوع إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ في ظل العقبات التي تواجه العراق ومن أهمها الزيادة السكانيةالمستمرة في الضغط على الموارد ألاقتصاديه المحدودة أصلا في البلد بغية وضع الحلول والمقترحات الكفيلة لمعالجة هذه المشكلة والتغلب عليها.

٣. أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في كون التنمية المستدامة التي تسعى كل بلدان العالم جاهدة لتحقيقها ومن ضمنها العراق تواجه مخاطر جمه لابد من وضع الحلول لها نظرا لان التنمية المستدامة هي الحامي والمدافع عن حقوق الأجيال القادمة مثلما هي تؤكد على تحقيق التنمية فهي لاتقف عند هذا الحد وإنما تؤكد على ضرورة استدامة هذه التنمية ودوام عطائها.

٤. هدف البحث

يهدف البحث إلى محاولة تحديد الصعوبات التي تواجه إمكانية تحقيق التنمية المستدامة وخاصة بعد العام ٢٠٠٣ في العراق بغية وضع مجموعه من الحلول المناسبةلهذه الصعوبات ومن أهمها الزيادة السكانية وكيف يمكن جعل هذه الزيادة مصدر عطاء لامصدر استنزاف للموارد عبر إتباع كل الوسائل التي من شأنها تحقيق التنمية واستدامتها.

٥. **فرضية البحث**

تتمثل فرضية البحث في إن تحقيق التنمية المستدامة في العراق سيخفض من اثر الزيادة السكانية المستمرة في الضغط على الموارد المتاحة وبالتالي التأثير على حقوق الأجيال القادمة

٦. **منهجية البحث**

لغرض تحقيق هدف البحث والتأكد من مدى صحة الفرضية المطروحة، فقد تم اعتمادأسلوب التحليل النظري والعملي مدعماً بمجموعة من الأرقام والبيانات والجداول.

٧. **الحدود الزمانية والمكانية**

تتلخص حدود البحث زمنياً في المدة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، أما الحدود المكانية له فقد تجلت في العراق.

٨. **هيكلية البحث**

قُسِمَ البحث إلى المحاور الآتية :-

المحور الأول: الأطار المنهجي.

المحور الثاني: الإطار التاريخي والمفاهيمي لمصطلح التنمية المستدامةوأهدافه.

المحور الثالث: الزيادة السكانية في العراق وآثارها على التنمية المستدامة بعد العام ٢٠٠٣

المحور الرابع: سبل تحقيق التنمية المستدامة في العراق (حلول ومقترحات)

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

المحور السادس: المصادر

المحور الثاني
الإطار التاريخي والمفاهيمي لمصطلح التنمية المستدامة وأهدافه

ظهرت الإشارةإلى مفهوم التنمية المستدامة "لأول مره عندما قام كولتز عام ١٧١٣ بتأليف أول كتاب يعنى بعلم الغابات ذاكراً فيه أن خشب البناء يعادل بأهميته الخبز اليومي مؤكداً على وجوب أن يكون هناك توازن بين معدل نمو واستخدام الخشب معطياً بذلك إشارة مبدئية إلى مبدأ الاستدامة وضرورة الحفاظ على المورد الاقتصادي لأطول فترة ممكنة"[١](الجوارين، بلا سنة نشر، ص٢).

يذكر أن مفهوم التنمية المستدامة "قد تم تعريفه للمرةالأولىوفق تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة تحت عنوان (الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) عام ١٩٨١ بأنه الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانات النظام الطبيعي للحياة كعنصر مهم عند تقدير نوعية الحياة الانسانيهالمناسبةواضعاً البيئة كعنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة التي تركز في جوهرها على التفكير بمصير الأجيال القادمة"[٢](صوريه، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص٢،٣).

فضلا عن تعاريف أخرى لهذاالمفهوم الذي "تم طرحه لأول مره بصفته مفهوم يعكس الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عام ١٩٨٣ وذلك من قبل رئيسة وزراء النرويج (برويوتلاند) كما تم تعريفه عام ١٩٨٧ من قبل اللجنة العالمية للتنمية المستدامة بأنه تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل على تلبية احتياجات أجياله" [٣](الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤، ص١٣)،أي لم يعد يختص هذا المفهوم بقضايا البيئة والمحافظة عليها فقط كما ورد في تعريف العام ١٩٨١ وإنماأضيفتإليهقضايا معنية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية تصب كلها في مصلحة الجيل الحالي والمستقبلي.

بعد ذلك جاء "العام ١٩٩٢ ليضع أهمبادئ التنمية المستدامة حسب البيان المنبثق عن مؤتمر الأممالمتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو والذي شارك فيه ١٧٢ حكومة فيما يعرف بقمة الأرض والتي هي :

١. إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية بطريقة منصفه للأجيالالحالية والمستقبلية.
٢. المحافظة على حياة صحية منتجة كحق الإنسان وذلك في ظل الونام مع الطبيعة.
٣. حماية البيئة بحيث لايمكن النظر إليها بمعزل عن التنمية ولكن كجزء لايتجزء منها.
٤. القضاء على الفقر كأحد أهم أسس تحقيق التنمية المستدامة."[٤](اليونسكو، ٢٠١٣، ص٥).

ومن الجدير بالذكر أن هذا المفهوم قد تم توضيحه بعدة تعاريفإضافةإلى تعريف العام ١٩٨٧ أنف الذكر منها "توفير احتياجات الجيل الحالي دون التأثير على احتياجات الجيل القادم وهذا وفق مجموعة متطلبات منها :

١. ترشيد استهلاك الاحتياجات البشرية.
٢. ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.
٣. المحافظة على البيئة.
٤. السعي لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية.
٥. الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية"[٥](مركز الإنتاج العالمي، ٢٠٠٧، ص٤٠، ٤١).

كما عرف "البرنامج الإنمائيللأمم المتحدة (UNDP) التنمية المستدامة بأنها تنمية موالية للناس والطبيعة والعمل معطية الأولوية في اهتماماتها للتكامل الاجتماعي والعمالة المنتجة والحد من الفقر والمحافظة على البيئة كما تعمل على تحقيق نوع من التوازن بين ما لدى الطبيعة من قدرات هائلة وبين ما لدى المجتمعات البشرية من احتياجات متنوعة"[٦](الجوارين، مصدر سابق، ص٣).

فضلا عن تعاريف أخرى عديدة تركز جلها بل وتتفق على ضرورة تمتع الأجيال القادمة بثمار التنمية كما تمتع بها الجيل الحالي وهذا بالطبع يستلزم ليس فقط تهيئة الإمكانات البشرية والمادية وإنماأيضا الاستغلال الأمثل لها بما يضمن تحقيقها للمردود المأمول منها على صعيد دعم التنمية وبالتالي الاقتصاد الوطني .

لهذا وأكثر فان التنمية المستدامة كانت ولازالت مدعاة للاهتمام العالمي وأملا يحدو جميع دول العالم الباحثة عن مستوى تنمية مستدامة تعمل في ظله إمكانياتهاالمتاحة باتجاه تحسين الوضع الاقتصادي للبلد وديمومة هذا التحسن حاليا ومستقبلا، فالأجيال القادمة من حقها العيش في ظل مستوى معيشي لايقل عن الأجيال التي سبقته وهو مايشدد عليه هذا المفهوم من خلال التعاريف السابقة الذكر ومن خلال أهدافه التي تتضح البعض منها في النقاط التالية :

١. "الصحة : تحسين مستوى الرعاية الصحية والوقائية وإعطاءالاولويه للفئات الفقيرة.
٢. المياه : ضمان إمدادات كافيه للمياه وخاصة لإغراض التنمية الصناعية والزراعية والحضرية والريفية.
٣. الغذاء : ضمان الأمن الغذائي المنزلي والتصديري من خلال رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج.
٤. الدخل : زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل لتحسين الدخل الفردي وتحقيق الرفاه الاجتماعي
٥. المأوى والخدمات : ضمان الحصول على السكن المناسب و خدمات الصرف الصحي والمواصلات"[٧](تنمية مستدامة، Wikipedia).

وهذا بالطبع يستلزم التوظيف الصحيح والعقلاني لموارد البلد الناضبة منها وغير الناضبة مع تخطيط بعيد المدى وعمل دؤوب ومتواصل يخلق الفرص ويذلل العقبات أمام هدف يتجلى في تطلعات نحو مستقبل أفضلوأكثرازدهارا مادام الجيل الحالي يعي بأهميةوأحقيةالأجيال القادمة خصوصا وان السكان في كل دول العالم في تزايد مستمر والزيادة السكانية قد تعرقل التنمية المستدامة إذا لم يتم توظيف هذه الزيادة خدمة للتنمية المستدامة وأهدافهاوهذا لايخفى على المهتمين بالشأن الاقتصادي محليا وعالميا لذلك لابد من تهيئة متطلبات وأسباب ديمومة التنمية ليس فقط تحقيقها في ظل ظروف قد لاتساعد كثيرا على ذلك وخاصة في العراق بفعل مامر به خلال العقود الأربعةالأخيرة .

المحور الثالث
الزيادة السكانية في العراق وآثارها على التنمية المستدامة بعد العام ٢٠٠٣

نظراً لأهمية هذا المفهوم ولأهمية الأهداف التي تم ذكر البعض منها فيما سبق، وانطلاقا من هدف تحقيق استدامة تنموية للمعني بشكل رئيسي في هذا البحث وهو العراق في ظل الزيادة السكانية المستمرة فيه، فقد حرص المحور الثاني آنف الذكر على دراسة واقع وآثار هذه الزيادة على التنمية المستدامة المنشودة .

وبالرغم من أنهذه الزيادة في بعض الدول تشكل احد أهم دعائم التنمية لديها الأمر الذي أدى بها إلى الوصول لمراتب متقدمة على صعيد الاقتصاد العالمي كالصين مثلا التي تحتل حاليا المرتبة الثانية عالميا في سلم ترتيب الدول اقتصاديا رغم أن عدد سكانها قد فاقالمليار نسمهإلاأن ذلك لم يحل دون وصولها إلىماوصلتإليه اليوم، في حين أن هذه الزيادة في بعض الدول تشكل عائقا أمام هدف تحقيق واستدامة التنمية لديها كالعراق مثلا رغم الزيادة السكانية المستمرة لديه إلاأنها شكلت في اغلب الأحيان نقطة ضعف لاقوه رغم أن عدد سكانه لم يصل إلى مستويات تدعو للقلق وكما في الجدول (١)

جدول (١)

عدد السكان في العراق ومعدل النمو السنوي % للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٧) (مليون نسمه)

السنة	عدد السكان	معدل النمو%	السنة	عدد السكان	معدل النمو%
٢٠٠٣	٢٥،٦٢٧،٦٢٦	٢،٧	٢٠١٠	٣٠،٦٧٢،٧٠١	٢،٨
٢٠٠٤	٢٦،٣١٦،٦٠٩	٢،٦	٢٠١١	٣١،٧٢٧،٠٥٣	٣
٢٠٠٥	٢٧،٠٠٨،٤٢٦	٢،٥	٢٠١٢	٣٢،٧٧٦،٥٧١	٣،٢
٢٠٠٦	٢٧،٦٩٧،٩١٢	٢،٥	٢٠١٣	٣٣،٨٨٣،١٤٥	٣،٢
٢٠٠٧	٢٨،٣٩٠،٤٣٣	٢،٤	٢٠١٤	٣٥،٠٠٦،٠٨٠	٣،٢
٢٠٠٨	٢٩،١١١،٤١٧	٢،٥	٢٠١٥	٣٦،١١٥،٦٤٩	٣،١
٢٠٠٩	٢٩،٨٩٤،٦٥٢	٢،٦	٢٠١٦	٣٧،٢٠٢،٥٧٢	٢،٩
			٢٠١٧	٣٨،٢٧٤،٦٢٠	٢،٨

المصدر : مؤشرات البنك الدولي

من الجدول (١) نجد أن نسمة العراق على مدار السنوات (٢٠٠٣ – ٢٠١٧) لم تصل إلى معدلات عالية بالمقارنة مع إمكانات العراق المادية بالشكل الذي يمكن القول معه بأنهلايمكن تحقيق تنمية مستدامة، إلاأن الظروف التي مر بها البلد جعلت من هدف الوصول إلى تنمية مستدامة امراً يصعب تحقيقه في ظل الأسباب التالية التي أفرزتها الزيادة السكانية غير المستغلة باتجاه تحقيق واستمرارية التنمية ومنها :-

١. ارتفاع نسب البطالة (The unemployment) لمديات خطيرة جدا والتي أفرزتها عدم قدرة القطاع العام عن استيعاب الكم الهائل من أعداد الخريجين من مختلف المراحل التعليمية في العراق فضلا عن تراجع وأحيانا غياب الدور الفعال الذي من الممكن أن يضطلع به القطاع الخاص في توفير فرص العمل "إذ وصلت نسبة البطالة إلى (٧،٩١%) من إجمالي القوى العاملة عام (٢٠١٦) وارتفعت إلى (٨،١٦%) عام (٢٠١٧)"[٨](البنك الدولي، indicator).ولكن لو أضفنااليها البطالة المقنعة لارتفعت النسبة إلىأكثر مما تم ذكره آنفا، وكل ذلك من شانه أن يعرقل أي جهد حقيقي يصبو نحو تحقيق التنمية واستدامتها في ظل تراجع دور العنصر البشري الذي لاغنى عنه في أي عملية تنموية من شانها تحسين وضع الاقتصاد الوطني .

٢. ارتفاع نسب الفقر في العراق بسبب الزيادة غير المحسوبة والمنظمة في الكثير من العوائل والتي تأخذ الزيادة في أفرادها على أنها مصدر للتفاخر دون أن تضع في الحسبان التكلفة الاجتماعية والمادية المترتبة على هذه الزيادة التي تفتقر للوعي وخاصة بالنسبة للعوائل الفقيرة بحجة زيادة الأيدي العاملة فيها لغرض المساهمة في تحسين مستواها المعيشي في حين أنهذه الزيادة تشكل عبء اجتماعي ومادي يتحمله ذويهم وليس مصدر للمساهمة في تحسين مستوى هذه العوائل المتردي أصلاوكما في الشكل (١) أدناه حسب مانشره موقع السومرية نيوز بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٩.

شكل (١): الفقر في العراق

المصدر : السومرية نيوز

من الشكل (١) نجد أن وصول نسب الفقر في العراق إلى مديات خطيرة تستدعي وقفه جادة لمعالجتها كما يتبين من الشكل التباين الواضح بين مختلف مناطق البلد وخاصة بين إقليم كردستان وبقية المناطق الوسطى والجنوبية .

٣. انخفاض المستوى التعليمي عند الكثير من أفرادالأسر كلما زاد عددها أيعلاقة طردية بسبب تسرب العديد منهم خارج مقاعد الدراسة "لمساعدة عوائلهم في ظل الظروف المادية الصعبة التي تعيشها العديد من الأسر العراقية جراء الأوضاع المعروفة لدى الجميع وهذا بدوره سيخلق جيل يعاني البعض منه أو اغلبه من انخفاض المستوى التعليمي وما لهذا الأخير من دور في تحسين المستوى المعيشي كلما ازداد والعكس صحيح بالنسبةلانخفاضه وفي الحالتين أي ارتفاع أو انخفاض المستوى التعليمي سوف لن يؤثر على الفرد والمجتمع فقط وإنماأيضا على مستوى الدولة ككل"[٩](صالح، ٢٠١٢، ص٩١، ٩٢).إذ ستعاني عندها من تردي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشريحة مهمة من شرائح المجتمع وهي شريحة الشباب وخاصة من هم في سن العمل (١٥ – ٦٣) سنة .

٤. الضغط على الموارد المادية المتاحة وخاصة عند الزيادة غير المحسوبة والفعالة في النمو السكاني فكما نعلم أن الموارد المتاحة في العراق والتي تشكل معظم صادراته هو "النفط وعوائده وكما هو معلوم فان هذا المورد من الموارد الناضبة ولو بعد حين إلاأن مسالة نضوبه هي مسالة وقت وان طال هذا الوقت فانه واقع لامحاله في ظل استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على هذا المورد الناضب دون تهيئة بديل له واستمرار حالة الريعية التي عانى ويعاني منها الاقتصاد العراقي"[١٠](الجنديل وغيدان، ٢٠٠٩، ص١٨و١٩).فضلا عن غيره من الموارد كالأراضي الزراعية المحدودةأصلا في ظل عدم استغلال أوإصلاحاراضيجديدة فضلا عن هجرة العديد من الفلاحين لأراضيهم الزراعية في ظل استمرار استيراد العديد من المنتجات الزراعية التي أغرقت السوق العراقية بمنتجاتها والتي تكلف البلد العملة الصعبة اللازمة لاستيرادها فضلا عن تراجع مساحة

الأراضيالزراعية بسبب التصحر وارتفاع درجات الحرارة وقلة المياه وزحف الصحراء وارتفاع وتيرة العواصف الترابية التي لم يشهد لها العراق مثيل قبل عقدين من الزمن أو اقل وكل هذه العوامل لها دور كبير في التأثير على عطاء الأراضي الزراعية في العراق ...

واخيراً. أن الزيادة غير المستغلة باتجاهاستدامة الموارد المتاحةفإنها ستشكل مصدر ضعفلايستهان به ونزيف مستمر لهذه الموارد المحدودة وخاصة النفط.

٥. ارتفاع وتيرة التلوث البيئي بكافة مفاصله سواء أكان تلوث الهواء أو الماء أو التربة بفعل زيادة أعداد السكان وكما في الجدول (٢) أدناهدون أن يرافقها زيادة الوعي والتثقيف بأهمية المحافظة على البيئة وديمومة عطاتها وهذا بالطبع نتيجة طبيعية لارتفاع عدد السكان والتي سينتج عنها لامحاله ارتفاع لمخلفاتهم فكل زيادة سكانية ستخلف زيادة في استهلاك الوقود بأنواعه السائلة والصلبة والغازية لتلبية الحاجة المتزايدة للمأكل والملبس والنقل والمواصلات وغيرها من الأنشطة والفعاليات المستهلكة للوقود بأنواعه وخاصة الاستهلاك الجائر له وبصورة غير مستدامةأومحسوبة وهذا مايعكسه زيادة عدد وسائل النقل والمولدات الأهلية"التي لايعبأصحابها سوى بجني الأموال في نهاية كل شهر كما أنها تنصب وسط الأحياء السكنية دون الالتفات إلىمخاطرها من ناحية الضوضاء والرصاص المنبعث من حرق وقودها ومخلفاتها التي ترمى في مجاري الصرف الصحي التي تصب بدورها في الأنهار دون تصفيتها إذ يعاني العراق من شبكة صرف صحي متقادمة لم يتم إعادةتأهيلها بما يتناسب مع استمرار الزيادة السكانيةولاننسى تلوث مياه الأنهار وخاصة في المناطق المكتظة بالسكان وانتشار الأمراضمثل البلهارزيا والملاريا"[١١](بيئة العراق، Wikipedia)،فضلاً إن حرق النفايات دون الاستفادة منها وتدويرها ورمي المخلفات الصناعية في مياه الأنهار وغيرها من الآثار السلبية على البيئة والتي سببها الزيادة المستمرة الغير واعيةبأهمية المحافظة على البيئة واستدامتها.

جدول (٢)
انبعاثات غاز (CO2) السنوية في العراق (كيلو طن)

السنة	كمية الانبعاثات	السنة	كمية الانبعاثات
٢٠٠٣	٩١١١٨	٢٠٠٩	١٠٤٥٤٦
٢٠٠٤	١١٤٠٨٤	٢٠١٠	١١٢١٩٥
٢٠٠٥	١١٣٥٢٣	٢٠١١	١٣٤٣٨٥
٢٠٠٦	٩٨٧٧١	٢٠١٢	١٥٢٧٢٣
٢٠٠٧	٦٢١٥٦	٢٠١٣	١٦٥٥٠٦
٢٠٠٨	٩٣١٤٩	٢٠١٤	١٦٨٤٤٤

المصدر : مؤشرات البنك الدولي

٦. سوء "التوزيع الديموغرافي في العراق وبالتحديد في بغداد التي شهدت زيادة سكانية كبيرة بالرغم من كونها تشكل (١%) من مساحة العراق الإجماليةإلا إنها تحتضن ربع سكان البلاد وبالمقابل فهناك ثلاث محافظات وهي الانبار والمثنى والنجف تشكل نصف مساحة البلاد ورغم ذلك فان نصيبها مجتمعة من السكان يشكل (١١%) "[١٢](اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، ٢٠١١، ص١٨)،فضلاً عن مشكلة النزوح والهجرة داخل العراق بسبب دخول الجماعات الإرهابيةإلى البلاد عام ٢٠١٤ إذ وصل "عدد مخيمات النازحين في عموم البلاد إلى (٩٠) مخيم يأوي (٤٥٠٧٠) أسرة وبمجموع (٢٤٠٨٧٣) فرد منهم (٩٥٢٠٦) دون سن الخامسة عشر"[١٣](الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٧، ص٣٧)، وهذا بالطبع يقوض جهود تحقيق التنمية.

إن كل ذلك بالطبع يدعو إلى ضرورة الاهتمام بمسالة الاستدامة وتحقيقها في العراق كونها مرتبطة بشكل مباشر وحيوي بحياة المواطن العراقي.

المحور الرابع
سبل تحقيق التنمية المستدامة في العراق (حلول ومقترحات)

هناك مجموعة من السبل من الممكن إتباعها لغرض تحقيق التنمية المستدامة في العراق منها:

١. تفعيل التنمية البشرية عبر الاهتمام بعناصرها الثلاث (الصحة، التعليم ومستوى المعيشة) بغية عدم جعل الزيادة السكانية مصدر عبء وثقل على كاهل الدولة "فبزيادة عدد السكان ستزداد الحاجة إلىإعالتهم وتوفير فرص العمل لهم فضلا عن انخفاض مستوى الدخل الفردي ثم انخفاض الادخار والاستثمار ثمالتأثير السلبي على التنمية الاقتصادية نتيجة اتساع الحجم الأسري"[١٤](حميدة، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، ص٨٧، ٨٨)، ومن الجدير بالذكر إن الثروة البشرية أهموأكثر عطاءً من الثروة المادية إذاماتم استغلالها بالشكل الصحيح فالثروة البشرية من الموارد غير الناضبة وهي في تزايد مستمر في حين أن النفط من الموارد الناضبة وهي في تناقص مستمر فضلا عن دورها في تلوث البيئة في حين إن الثروة البشرية إذاماتم تنميتها وتطوير مهاراتها وقدراتها بالشكل الذي يسمح لها بأداء أفضلوأكثر عطاءً.

٢. زيادة الإنفاق الاستثماري (Investment spending) نظرألآثاره الايجابية طويلة الأجلمقارنة مع نظيرةالاستهلاكي وهذا يعني دعم التنمية المستدامة التي تركز على حفظ حقوق الأجيال القادمة يذكرأن تخصيصات الإنفاق الاستثماري قليلة في الموازنات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وهيالأكثر فائدة على المدى الطويل ومن الممكن توجيه عائدات النفط خاصة باعتبارها المورد الرئيسي لتمويل الموازنات العراقية نحو الإنفاق الاستثماري لجني ثماره مستقبلا وتعبئة المدخرات باعتبارهاأساس الاستثمار الذي يفضي إلى تراكم رأس المال والذي هو أساس التنمية الاقتصادية.

٣. أنشاء صناديق الثروة السيادية(*) والاستفادة من تجارب الدول التي أنشأت هذا النوع من الاستثمارات وخاصة في ظل أوضاع العراق الحالية التي قد لاتسمح بمثل هذهالاستثمارات نظرا لوضع البلد الأمني وتفشي الفساد المالي والإداري إلاأن هذه الظروف من الممكن التغلب عليها اقتصاديا عبر إنشاءهذه الصناديق خارج البلد وتمويلها بشكل مستمر من عوائد النفط.

٤. تفعيل مصادر الطاقة البديلة لتقليل استهلاك "الوقود الاحفوري المعرض للنضوب والملوث للبيئة في آن واحد، كما أمكانية نضوب النفط هي مسالة وقت ونتيجة حتمية في يوم ما سيعرض حقوق الأجيال القادمة للخطر لذا فأن تفعيل مصادر الطاقة البديلة وخاصة الطاقة الشمسية نظرا لوجود مصدرها أي الشمس في اغلب أيام السنة"(١٥)(مجموعة مؤلفين، بلا سنة، ص٢٧٩)، لذا فمن الممكن الاستفادة من هذا المورد المجاني لتوفير الطاقة الكهربائية من جهة ولتقليل استهلاك الوقود الاحفوري من جهة أخرى وضمان استفادة الأجيال القادمة منها (أي الوقود الاحفوري) كما استفاد الجيل الحالي.

٥. تفعيل أجهزة محاربة الفساد المالي والإداري نظراً لدوره المعرقل لمسيرة التنمية فالفساد المالي والإداري خلال السنوات (٢٠٠٣ – ٢٠١٦) قد نخر جسد الموازنات العراقية وجعل تخصيصاتها الرقمية مخالفة لما تحقق فعليا على ارض الواقع العملي لذا فأن محاربة هذهالافه الخطيرة من الواجب أن تكون في النقاط الأولىلأي خطط ترمي نحو تحقيق أي تنمية منشودة ومنها بالطبع التنمية المستدامة.

٦. الاستفادة من تجارب الدول في تحقيق التنمية المستدامة مستفيدة من الإمكانيات المتاحة لديها والتي قد لاتصل إلىإمكانيات العراق المادية خاصة الصين .

المحور الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بالرغم من التعاريف المتعددة للتنمية المستدامة إلا أنها تتفق جميعها على هدف تحقيق التنمية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وهذا بالطبع يستلزم التخطيط لاستثمار الموارد البشرية والمادية بالشكل الصحيح الذي يفضي لتحقيق الاستدامة في التنمية.

١. في الوقت الذي شكلت الزيادة السكانية في بعض الدول مصدر قوة اقتصادية كالصين مثلاً، فأنها قد شكلت في العراق مصدر ضعف وعبء نتيجة لعدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد الهام وقد افرز هذا بالتالي جملة من التحديات التي واجهت العراق بعد العام ٢٠٠٣ خاصة منها الفقر والبطالة والضغط على الموارد الطبيعية بشكل جائر دون توفير بديل لها من ناحية المادة والطاقة فيما إذا استمر اعتماد العراق على النفط كمصدر وحيد لتمويل موازناته السنوية وكذلك الاعتماد عليه كمصدر وحيد للطاقة دون تفعيل مصادر أخرى يمتلك العراق مقومات النهوض بها كالطاقة الشمسية وهذا بالتالي أدىإلى الضغط المستمر ودون هوادة على هذا المورد المهم مما يهدد باستنزافه وحرمان الأجيالالقادمة من حقها فيه مما يعني التأثير بشكل مباشر على أمكانية تحقيق التنمية واستدامتها.

كما أفرزت الزيادة السكانية في العراق انخفاض المستوى التعليمي وزيادة نسب التسرب من قبل العديد من الطلبة لإعالة عوائلهم وخاصة العوائل الفقيرة فضلا عن الاكتظاظ السكاني في مناطق دون أخرى مما هدد ويهدد التركيبة الديموغرافية للسكان في العراق فضلا عن التلوث البيئي.

٢. أن تراجع مستوى التنمية المستدامة في العراق يعود إلى جملة من الأسباب منها الوضع غير المستقر الذي مر على العراق قبل وبعد العام ٢٠٠٣ فضلا عن آفة الفساد المالي والإداري وانخفاض الإنفاق الاستثماري بالمقارنة مع نظيرة الاستهلاكي وتراجع أو اضمحلال إي دور ريادي للقطاع الخاص وغيرها من الأسباب

التوصيات

١. إن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى العمل بجد وحرص وتخطيط ناجح يضع في أولوياته جمله من الأهداف منها إنشاء صناديق الثروة السيادية وتفعيل التنمية البشرية ومحاربة الفساد المالي والإداري وزيادة الإنفاق الاستثماري والاستفادة من تجارب الدول التي لم يعيقها نسمتها المرتفعة في سبيل تحقيق التنمية واستدامتها.

٢. تفعيل الطرق المؤدية إلى تحقيق تنمية مستدامة عمادها المحافظة على حقوق الأجيال القادمة عبر تفعيل التنمية البشرية وإنشاء صناديق الثروة السيادية وزيادة تخصيصات الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة وتفعيل القطاع الخاص لتوفير فرص العمل وتفعيل المصادر البديلة للطاقة بعيدا عن هيمنة النفط ومشتقاته كالطاقة الشمسية .

٣. محاربة الفساد الإداريوالمالي الذي يعد سببا مهما لتبديد ثروات العراق وهدر الموارد المالية ولايمكن تحقيق أي تنمية بوجوده فكيف الحال بتحقيق التنمية واستدامة عطائها في ظله .

الاستفادة من تجارب الدول التي لم تمنعها زيادتها السكانية من تحقيق التنمية المستدامة كالصين والاستعانة بخبرات وتجربة هذه الدولة صاحبة الاقتصاد الثاني عالمياً والتي لم تمنعها الزيادة السكانية من الوصول إلى ماوصلت إليه اليوم .

٤. فرض الضرائب التصاعدية والكمركية وغيرها والتي من الممكن توجيه عوائدها نحو مشاريع استثمارية وبالتالي توفير فرص العمل وتقليل نسب الفقر والبطالة خدمة للهدف الاسمى المتمثل في تحقيق التنمية واستدامة عطاءها .
٥. ضرورة التوعية الجماهيرية بأهمية الحفاظ على البيئة من عدم رمي النفايات والقمامة وتحذير اصحاب المولدات الخاصة بوضع الضوابط للاستخدام وما شابه ذلك.
٦. ضرورة وضع قوانين لحماية البيئة من التلوث وحماية مياه الانهار من رمي النفايات ومخلفات الصناعة.

المصادر

الكتب

[1]- نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، عطر المعرفة، مجموعة مؤلفين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

الاطاريح والرسائل

[2] - حميدة، أوكيل، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي – دراسة حالة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥.

[3] - صورية، شنبي، مفاهيم حول التنمية المستدامة، كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧.

البحوث والتقارير

[4] -البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين ٢٠١٤، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة جودة البيئة، دولة فلسطين، كانون الأول، ٢٠١٤.

[5] -التربية من اجل التنمية المستدامة، كتاب مرجعي، منظمة الأممالمتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو، ٢٠١٣.

[6] -التنمية المستدامة في الوطن العربي نحو الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة، سلسلةدراساتيصدرهامركزالإنتاجالإعلامي، جامعةالملكعبدالعزيز، الإصدارالحاديعشر، ٢٠٠٧.

[7] -الجنديل، جعفر طالب احمد و غيدان، جليل كامل، الإسراف في استخدام المشتقات النفطية وأثره على البيئة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٠٩.

[8]-الجوارين، عدنان فرحان، التنمية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق اقتصادية، بلا سنة نشر.

[9]-اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهدافالإنمائيةللألفية، شباط٢٠١١.

[10]-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، تشرين الأول، ٢٠١٧.

[11]- لورنس يحيى صالح، التكاليف الاقتصادية للنمو السكاني في الدول النامية – الصين حالة دراسية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي الثلاثون.

الانترنت

[1]-السومرية نيوز/https://www.alsumaria.tv/infograph/237

[2]-بيئة العراق/https://ar.wikipedia.org/wiki

[3]-تنمية_مستدامة/https://ar.wikipedia.org/wiki

[4]-صندوق_ثروة_سيادية/https://ar.wikipedia.org/wiki

[5]-مؤشرات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator